

قرارات

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

قرار وزاري رقم ٢٧٢٣ لسنة ٢٠٠٣

نائب رئيس الوزراء

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء نقابة المهن الزراعية المعدل

بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٧ :

وعلى قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المنفذة له :

وعلى القرار الوزاري رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٧ بشأن الرسوم التي تحصل لصدوق

المعاشات والإعانات بنقابة المهن الزراعية :

وعلى كتاب نقابة المهن الزراعية الوارد برقم ٨٥١٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١ :

وعلى ما عرضه السيد المستشار القانوني للوزارة :

قرر :

ماده ١ - يستبدل بنص المادة (٤) من القرار الوزاري رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٧

المشار إليه ، النص الآتى :

مادة (٤) في حالة قيام المزارع بتدبير التقاوى الازمة لزراعة أرضه بمعرفته
بغير الشراء من المصادر المعتمدة لإنتاج أو الاتجار في التقاوى يتم تحصيل رسم سنوي
قدره (٥٪) من ثمن الوحدة القياسية للتقاوى المبينة في هذا القرار طبقاً للحصر الذي يعده
المشرف الزراعي بالجمعية التعاونية الزراعية المعتمد من الإدارة الزراعية المختصة .

وتولى الجمعيات التعاونية الزراعية تحصيل هذا الرسم المنصوص عليه في الفقرة السابقة وتوريده إلى حساب صندوق المعاشات والإعانات بنقابة المهن الزراعية بفروع بنك التنمية والائتمان الزراعي بالمحافظات والمراكز وبنوك القرى مع إخطار النقابة العامة شهرياً بقدر الرسم المستحق من كل مزارع وما يتم تحصيله وتوريده .

كما تتولى مديريات الزراعة بالمحافظات وإدارتها بالمراكز تحصيل مستحقات النقابة فيما يختص بالمشاتل والشتولات تحت إشراف مديرية الزراعة ويتم توريده أيضاً إلى حساب صندوق المعاشات والإعانات لنقابة المهن الزراعية بفروع بنك التنمية والائتمان الزراعي بالمحافظات والمراكز والقرى مع إخطار النقابة بما تم تحصيله وتوريده .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لنشره .

مادة ٣ - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

صدر في ٢٠٠٣/٦/١٠

دكتور / يوسف والي